

حدود المنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية

مقدمة

عارض فريق من العلماء والفلاسفة في القرن الماضي مبدأ تطبيق المنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية وكانوا يرون أن دراسة الظواهر الاجتماعية بإتباع الأساليب العلمية الدقيقة أمر لا يمكن تحقيقه لما بين ظواهر العلوم الطبيعية والاجتماعية من اختلافات وفوارق جوهرية.

وبالرغم من أن تاريخ العلم يدل على أن كثيرا من الموضوعات التي لم يكن في الاستطاعة دراستها في القرن الماضي دراسة علمية صحيحة قد أمكن إخضاعها في الوقت الحاضر للبحث العلمي الدقيق، فلا يزال بعض العلماء والفلاسفة يرددون الادعاءات القديمة ويقولون باستحالة دراسة الظواهر الاجتماعية بإتباع قواعد المنهج العلمي، وتتركز دعاوى هؤلاء المعارضين حول عدد من المسائل المتعلقة بتعقد المواقف الاجتماعية واستحالة إجراء التجارب في الدراسات الاجتماعية وتعذر الوصول إلى قوانين اجتماعية، وبُعد الظواهر الاجتماعية عن الموضوعية وعدم دقة المقاييس الاجتماعية وسنعرض لهذه الاعتراضات ثم نرد عليها فيما يلي بشيء من التفصيل.

1- تعقد المواقف الاجتماعية

تخضع الحياة الاجتماعية لعدد كبير من المؤثرات النفسية والطبيعية والثقافية والاجتماعية فالجماعات البشرية تتكون من مجموعات من الأفراد يختلفون فيما بينهم من النواحي النفسية، كما أنهم يتأثرون بالوسط الطبيعي الذي يعيشون فيه ويخضعون للمؤثرات الجغرافية كالموقع والسطح والمناخ والموارد، ثم أنهم يتأثرون في نفس الوقت بالظروف الثقافية الاجتماعية التي تسود مجتمعهم كالعرف والتقاليد وأنظمة الحكم ونماذج العلاقات الاجتماعية التي تحددها المكانات والطبقات الاجتماعية، ولذا فإن الظواهر الاجتماعية التي تنبثق في الجماعة من اجتماع الأفراد ومن تبادل آرائهم ووجهات نظرهم وانصهار رغباتهم وإرادتهم الخاصة تبدو في نظر المعارضين غاية في التعقيد وعدم الوضوح بحيث يصعب فهمها واكتشاف القوانين العامة التي تحكمها.

والواقع أنه لا ينبغي التسليم بهذا القول تسليما مطلقا، فالقول بأن المواقف الاجتماعية أكثر تعقيدا من المواقف الفيزيائية ناشئ من أن المعارضين يقومون بمقارنه الظواهر الاجتماعية التي بدأ العلماء الاجتماعيون في دراستها دراسة علمية منظمة منذ وقت قريب بظواهر العلوم الطبيعية التي توفر العلماء منذ قرون طويلة، وما لاشك فيه أن الظواهر الطبيعية في القرن الحادي عشر الميلادي كانت تبدو في غاية التعقيد والغموض وقد أمكن تبسيطها بفضل الجهود الطويلة التي بذلها العلماء الطبيعيون طول القرون الماضية، فإذا أردنا أن نقيم مقارناتنا على أساس علمي سليم فلتكن المقارنة بين الصورة التي تبدو عليها الظواهر الاجتماعية في الوقت الحاضر وبين ما كانت تبدو عليها الظواهر الطبيعية في القرن الحادي عشر.

ثم أن التعقيد شيء نسبي، فالظاهرة تبدو للناس معقدة إذا صعب عليهم فهمها أو إدراك حقيقتها، فالطفل الذي يحاول السير فيتعثّر في مشيته، أو يحاول الكلام فلا يقدر عليه ويعتقد أن المشي معقد بينما لا يبدو الأمر كذلك بالنسبة لمن يحسنون المشي أو الكلام، والشخص الذي يجهل قوانين انعكاس الضوء وانكساره ولا يعرف شيئا عن النظريات الخاصة بالمادة وقوانينها كنظرية الجاذبية التي تفسر العلاقة بين الأجرام السماوية ونظرية وحدة المادة ونظرية النسبية تبدو له الظواهر المتصلة بهذه القوانين والنظريات في غاية التعقيد، وبالمثل يمكن القول بأن التعقيد الذي ينسب إلى الظواهر الاجتماعية ناشئ عن الجهل بها، وكلما تمكن العلماء من تبسيطها وتحليلها وتحديد العوامل المؤثرة فيها وقياسها بوسائل دقيقة سهل عليهم بعد ذلك فهمها وزالت عنها صفة التعقيد التي تنسب إليها.

ويشير (هربرت سيمون) إلى أن الرياضيات سوف تساعد على التغلب على ما ينسب إلى الظواهر الاجتماعية من تعقيد فيقول: أن الرياضيات أصبحت هي اللغة السائدة في العلوم الطبيعية ولا يرجع ذلك إلى أنها كمية - وهو وهم شائع - وإنما لأنها تسمح في المحل الأول بإيجاد صيغة واضحة ودقيقة تعبر عن ظواهر المعقدة التي يتعذر تناولها بالكلمات ومثل هذه المزية التي تجعل الرياضيات متفوقة على اللغة العادية سوف تكشف عن فائدة أكبر بالنسبة للعلوم الاجتماعية .

٢- استحالة إجراء تجارب في العلوم الاجتماعية

يرى المعارضون لمبدأ تطبيق المنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية أن استخدام التجارب في العلوم الاجتماعية أمر مستحيل، فالتجارب في نظرهم تقوم على مبادئ أساسية أهمها التحديد والضبط والتحكم من جانب الباحث، أو بعبارة أوضح يقوم الباحث في العلوم بتحديد عناصر الظاهرة التي يريد دراستها ويعمل على عزلها عن غيرها من العناصر ثم يتحكم فيها صناعياً حتى لا يمكنه أن يتوصل إلى تحقيق الظروف المماثلة مره أخرى على اعتبار أن عوامل الزمان والمكان ثابتة لا تتغير، ولما كان المنهج التجريبي يعتمد على الفكرة القائلة بأن الأمور المماثلة تحدث في الظروف المماثلة، فإن هذا المنهج في رأيهم يمتنع تطبيقه في العلوم الاجتماعية لأن الظواهر الاجتماعية فردية فريدة في نوعها، ولا تتكرر بنفس الصورة وحتى إن أمكن تطبيقه فهو منهج عديم النفع لأنه ما دامت الظروف المماثلة لا تتحقق إلا في حدود ضئيلة فلن يكون لأية تجربة تجرى في الدراسات الاجتماعية إلا دلالة محدودة جداً.

كما أن الباحث في العلوم الاجتماعية حين يحلل ويحدد ويفرد لا بد من أن ينتزع عناصر من موقف كلي عام، تتداخل فيه هذه العناصر المكونة وتتشابك، لا كتشباك اللحم والسم، وإنما تتداخل تداخلاً معقداً تعقيداً تاماً وعلى هذا فإن عزل عناصر الظاهرة الاجتماعية من شأنه أن يجردها من دلالتها الاجتماعية والتاريخية، ويجعلها غير ذات معنى.

ورداً على هذا الاعتراضات أنه ليس من الضروري كما سبق أن وضحنا أن يكون ثمة تحكم من جانب الباحث في التجربة التي يجريها، فكما توجد التجارب الصناعية التي تتم في المختبر العلمي توجد التجارب التي تخلفها الطبيعة والتي لا يسعى الإنسان إلى تهيئتها أو خلق الظروف اللازمة لها.

ثم أن التاريخ حافل بكثير من الحالات التي يستطيع الباحث أن يتخذها مادة لتجاربه فالثورات الاجتماعية والأزمات الاقتصادية والاضطرابات الداخلية يمكن أن تكون مجالاً خصباً لكثير من التجارب التي لا تقل في أهميتها عن التجارب التي يقوم بها العالم الطبيعي، ومن الممكن أن يلجأ الباحث إلى المقارنة بين عدد من المجتمعات الإنسانية في مختلف فترات تاريخها، وفي وسعه أن يقارن بين المجتمعات المثالية أو المخططة وبين المجتمعات العادية، كما يمكنه أيضاً الاستفادة بالتجارب التي تجريها الدول بقصد التطبيق العلمي لمنهج إصلاحية أو نظام اقتصادي أو سياسي معين .

أما عن الرأي القائل بأن المنهج التجريبي لا يمكن تطبيقه في العلوم الاجتماعية لأننا لا نستطيع في الميدان الاجتماعي تحقيق الظروف التجريبية المماثلة تماماً مرة بعد أخرى، فهو مردود على قائله لأنه قائم على سوء فهم للمنهج التجريبي في العلوم الطبيعية فمن المعروف للعلماء الطبيعيين أنه قد تحدث في التجارب الطبيعية أمور مختلفة في ظروف تبدو مماثلة تماماً، فقد تبدو لنا قطعتين من السلك متشابهتين تمام التشابه، ولكننا إذا وضعنا الواحدة منهما مكان الأخرى في جهاز كهربائي كان الخلاف في النتيجة كبيراً جداً وربما تبين لنا عند فحصهما فحصاً دقيقاً بالميكروسكوب مثلاً أنهما ليسا من التشابه كما كان يبدو عليهما من قبل، والحق أنه كثيراً ما يصعب علينا جداً أن نكتشف اختلاف في الظروف بين التجريبتين يرجع إليه اختلاف النتائج، وقد نحتاج إلى بحث طويل تجريبي ونظري معاً، حتى نكشف أي نوع من التماثل ينبغي تحققه وإلى أي درجة يكفي أن يتحقق.

وإذن يمكن القول أن السؤال عما يجب اعتباره ظروف مماثلة يتوقف على نوع التجربة التي نريد إجرائها ولا يمكن الإجابة عليه إلا باستخدام التجارب والقول بوجود اختلافات بين الفترات التاريخية لا يلزم عنه استحالة القيام بالتجارب الاجتماعية وإنما ينبغي علينا أن نستمر في إجراء تجاربنا على أن نتوقع مواجهة النتائج المفاجئة أو التي لا تتفق وما كنا نتوقعه.

أما عن القول بفرديّة الظواهر الاجتماعيّة فإننا نسلّم بأن موضوع كل ظاهرة فريده في نوعها فتورّة سنة ١٩٥٢ في مصر لم تحدث إلا مرة واحدة على مدى التاريخ وفي مكان واحد وهو مصر، إلا أن العوامل والظروف التي تحكمت في قيام الثورة والتغيرات التي أتت بها الثورة تكررت في كثير من المجتمعات، ومن الممكن دراسة هذه الثورات جميعاً والوصول إلى القوانين العامّة التي تؤثر في قيامها أو تطورها .

٣- تعذر الوصول إلى قوانين اجتماعية

يرى المعارضون لمبدأ تطبيق المنهج العلمي في الدراسات الاجتماعيّة أن الوصول إلى قوانين اجتماعية تشبه في دقتها قوانين العلوم الطبيعيّة أمر بعيد المنال لعدة أسباب أهمها:-

أ- تخضع المجتمعات المختلفة للتغير الاجتماعي المستمر، ولذا فإن الظروف المتماثلة تظل على حالها فقط خلال الفترات التاريخيّة المختلفة، ومن ثم لا يوجد في المجتمع اطراد طويل الأمد يصلح أن يكون أساساً للتعميمات البعيدة المدى .

ب- لا تخضع الظواهر الاجتماعيّة لمبدأ الحتمية الذي تخضع له الظواهر الطبيعيّة وذلك بسبب الحرية التي يتمتع بها الإنسان، فالناس هم الذين يصنعون أقدارهم وفي استطاعتهم أن يغيروا سلوكهم طبقاً لحالاتهم النفسيّة وتبعاً للظروف التي تحيط بهم لذا فإن من المستحيل التنبؤ بسلوكهم الاجتماعي ووضع مبادئ عامّة لهذا السلوك ولا يمكن أيضاً باصطناع هذه المبادئ اكتشاف أنماط سلوكهم الماضيّة أو المستقلّة،

فإذا لاحظت مثلاً أن العمال العاطلين لا يقرأون كثيراً أثناء تعطّلمهم، فإنك لا تستطيع أن تعمم هذه الملاحظة وتجعلها قاعدة عامّة لأن البطالة الطويلة قد تدفع العمال العاطلين إلى القراءة دفعا للسامّة والملل وبذلك لا يصدق التعميم لتغيير السلوك الإنساني.

ج- مما يزيد من صعوبة وضع القوانين التي تساعد على التنبؤ الصحيح في العلوم الاجتماعيّة ذلك التأثير المتبادل بين التنبؤات والحوادث المتنبأ بها، فإذا قلنا مثلاً أن إحدى السلع الموجودة في الأسواق سوف تختفي بعد شهر فإن الأفراد سيتسابقون على شراء هذه السلعة وتخزينها في منازلهم فتختفي من الأسواق بعد يوم واحد فقط أو يومين وإذا تنبأنا مثلاً بأن سعر الأسمه سوف يأخذ في الارتفاع مدة ثلاثة أيام ثم يهبط بعدها فمن الواضح أن كل من له صلة بالسوق سوف يبيع أسهمه في اليوم الثالث، وذلك من شأنه أن يسبب هبوط الأسعار ويكذب التنبؤ.

وفي رأينا أن سرعة التغير الاجتماعي لا تتعارض مع كون الظواهر الاجتماعيّة تسير وفقاً لقوانين ثابتة من الممكن اكتشافها والوصول إليها، ثم إن التغير الاجتماعي لا ينبغي أن يصرّفنا عن البحث العلمي بل ينبغي أن يحفزنا إلى ابتداء مناهج وأساليب متنوّعة تختلف عن المناهج والأساليب التي يستعان بها في دراسة المجتمعات المستقرّة نسبياً.

أما عن مبدأ الحتمية فنحن نرى أن الأفراد في المجتمعات لا يتصرفون بطريقة عشوائية وإنما يخضعون لمؤثرات البيئّة الطبيعيّة والاجتماعية والثقافية، وهذه المؤثرات تجعلهم يسلكون سلوكاً معيناً لا يمكنهم أن يحدوا عنه، وقد دلت البحوث في ميدان علم النفس الاجتماعي على أن الأفراد في المجتمعات المختلفة ريفية كانت أو حضرية لا يمكنهم أن يتحرروا من قوه العادات والتقاليد بالصورة التي تجعل كلا منهم يواجه التأثيرات والقوى الاجتماعيّة الخارجيّة بمفرده،

وإنما يتصرف باعتباره عضواً في جماعه لها معاييرها وقيمتها وقوانينها التي لا يمكنه أن يحد عنها وقد أشار (دور كايم) إلى صفة الجبر والإلزام التي تتميز بها الظواهر الاجتماعيّة، وبين أن الفرد إذا حاول الخروج على إحدى الظواهر الاجتماعيّة فإنها تنصدي لمقاومته بصور مختلفة، كما أشار إلى أن الفرد لا يشعر بالقهر الاجتماعي وبين أن الفرد إذا حاول الخروج على إحدى الظواهر الاجتماعيّة فإنها تنصدي لمقاومته بصور مختلفة، كما أشار إلى أن الفرد لا يشعر بالقهر الاجتماعي حينما يستسلم له بمحض اختياره، ولذا فإننا نستطيع القول بأن مبدأ الحتمية متوفر في الميدان الاجتماعي كما هو متوفر في الميدان الطبيعي، وأن من الممكن الوصول إلى القوانين العامّة التي تحكم الظواهر الاجتماعيّة والتي تساعد على التنبؤ بما يحدث للظواهر المختلفة تحت ظروف معينة.

أما عن التأثير المتبادل بين التنبؤات والحوادث المتنبأ بها وإمكان تغييرها فقد سبق أن بينا من شروط القانون العلمي ألا يكون مطلقاً، وإنما يشترط لحدوثه توافر ظروف معينة فإذا تغيرت الظروف فإننا نكون بصدد حالة جديدة غير التي نص عليها القانون، وتغير الظروف لا يغير من صحة القانون في شيء لأنه يظل صحيحاً وصادقاً في الأحوال والظروف التي أشار إليها، ومن الضروري أن نشير هنا إلى أن التنبؤات غير المشروطة كتلك الأمثلة التي يسوقها المعارضون عن ارتفاع الأسهم في الأسواق أو اختفاء إحدى السلع تختلف اختلافاً كلياً عن التنبؤات العلمية المشروطة التي تشير إليها القوانين.

ع- بعد الظواهر الاجتماعية عن الموضوعية

يرى المعارضون لاستخدام المنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية أن الظواهر الاجتماعية مرتبطة بالجانب الذاتي للإنسان ولا يمكن دراستها بالطرق الموضوعية، فالباحثون الاجتماعيون أفراد يعيشون في المجتمعات ويتفاعلون مع أوضاع الحياة القائمة فيها ويؤثرون ويتأثرون بما يقدمون بدراسته، ويقبلون ألواناً معينة من أساليب التفكير والسلوك القائمة في مجتمعاتهم، ومن هنا يذهب المعارضون إلى أننا ينبغي أن نتوقع أن آراء، وبسمات العصر الذي يعيشون فيه، ولذا فإن من العسير في نظرهم تحقيق الموضوعية وضمانها في الدراسات الاجتماعية.

ويمكن إجمال العوامل التي قد تبعد الباحثين عن الموضوعية فيما يلي :

- تأثير الدوافع الخاصة
- تأثير العادة
- تأثير الموقف الاجتماعي،
- تأثير قيم الأفراد فيما يقومون بدراسته.

فالدوافع الخاصة كثيراً ما تلون نظرة الإنسان إلى الأمور ، فتجعله يتعصب لأفكاره ومعتقداته أو يتحيز لرأى دون آخر مبتعداً عن الحقائق الموضوعية التي يسفر عنها البحث العلمي.

أما عن تأثير العادة فإن كثيراً من المعتقدات التي تنتشر في المجتمعات لا تقوم على أساس علمي صحيح، وبالرغم من ذلك فإن الأفراد يقبلونها بحكم العادة ويسلمون بها دون نقد أو تمحيص، وقد يصعب على الباحث الاجتماعي أن يجرد نفسه من تأثيرها أو يكتشفها لشده ذبوعها والتسليم المطلق بصحتها

، أما عن تأثير الموقف الاجتماعي فإن المركز الذي يشغله الإنسان والطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها والعصر الذي يعيش فيه، هذه المواقف وغيرها قد تؤثر فيما يصل إليه الباحث من نتائج أو فيما يصدره من أحكام، أما عن تأثير القيم Values فإن الباحث الاجتماعي لا يمكنه أن يتجاهل قيمه وهو سبيل البحث عن الحقائق، وكثيراً ما ينظر إلى الظاهرة التي يقوم بدراستها لا كما هي، ولكن على الوجه الذي يريدها عليه، ومما لا ريب فيه أن الباحث حينما يتجه إلى دراسة ما هو مرغوب فيه، يغفل كثيراً من الحقائق الموضوعية المتعلقة بالحياة الاجتماعية ، ولذا يرى المعارضون لمبدأ تطبيق المنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية أن وتقول إحدى الباحثات "أن العلماء الاجتماعيين يهدفون إلى تحقيق غاية غريبة، فهم الموضوعية في العلوم الاجتماعية أقرب إلى أن تكون مثلاً أعلى من أن تكون حقيقة واقعه، يريدون أن يكونوا موضوعيين في مجال يمثل الجانب الذاتي من الحياة".

والواقع أن الموضوعية المطلقة أمر عسير التحقيق في البحوث الاجتماعية، غير أن المعارضين يببالغون في تقدير أثر العوامل الذاتية في الدراسات الاجتماعية، فقد أمكن الوصول فعلاً إلى عدد كبير من القوانين والنظريات العلمية في الميدان الاجتماعي، ولا يمكن القول بأنها كانت قائمة على تحيزات شخصية، أو أن أصحابها كانوا يغلبون الجانب الذاتي على الجانب الموضوعي في دراساتهم.

وتتوقف الموضوعية في البحث الاجتماعي على ضمير الباحث العلمي ورغبته في إظهار الحقائق كما هو دون تحيز لرأى أو تعصب لمذهب معين، وكلما تمرن الباحث الاجتماعي على إجراء البحوث الاجتماعية تحررت نظرتة إلى الأمور، وابتعد عن التحيز، ثم أن التقدم المطرد في وسائل القياس الاجتماعي سيجعل من اليسير الاتجاه بالدراسات الاجتماعية وجهة موضوعية خالصة،

وجعلها أقرب إلى التغيير عن الحقائق الواقعية مما هي عليه الآن ويرى (جيبسون) أن حرية الرأي هي الضمان الأكيد للموضوعية، فعن طريقها يستطيع الناقد أن يخضع جميع الآراء والنظريات للنقد والتحميص دون تمسك بوجهة نظر معينة ودون تأثر بالعوامل الانفعالية والمواقف التي كان نعيش فيها الباحث والتي تجعله يتمسك بوجهة نظره عنها ويرى فيها الكمال مهما بدا فيها من قصور .

5-عدم دقة المقاييس الاجتماعية

يرى البعض أن العلوم الطبيعية تخضع للقياس الكمي الذي يساعد على التنبؤ الدقيق بخلاف العلوم الاجتماعية التي يغلب عليها الطابع الكيفي، وتتميز النواحي الكمية على النواحي الكيفية في أن الأخيرة تكشف عن وجود الصفة ومدى اختلافها عن الصفات الأخرى، بينما تكشف الأولى عن مقدار وجود الصفة أو مستواها، فإذا قلنا مثلا أن الجوانب المادية للثقافة تتغير بسرعة أكبر من الجوانب المعنوية فإن هذا القول يعبر تعبيراً كيفياً عن الاختلاف في سرعة التغير دون أن يعبر بالقياس الكمي الدقيق عن مدى هذا الاختلاف، ويتمسك المعارضون بأن القوانين الاجتماعية إذا فرض وجودها فإن من الممكن وصفها بالألفاظ والتعبير عنها تعبيراً كيفياً فقط، ولا يمكن صياغتها أو التعبير عنها في صور كمية دقيقة.

غير أن هذه الصعوبة ليست ذات خطر فالطابع الكيفي أو الكمي ليس أصيلاً في الظواهر وإنما توصف الطرق التي تستخدمها في وصف الظواهر أو قياسها بأنها كيفية أو كمية ومن الملاحظ أن كل العلوم التي وصلت إلى المرحلة الكمية قد مرت بالدور الكيفي، فقديمًا كان يقال إن الأشياء باردة أو ساخنة، ثقيلة أو خفيفة، إلى أن ظهرت مقاييس دقيقة أمكن بمقتضاها تحديد هذه الصفات تحديداً كمياً والتعبير عنها بلغة الأرقام.

وبتقدم العلوم الاجتماعية سيصبح من المستطاع إخضاع جميع الظواهر الاجتماعية للقياس الكمي الدقيق وقد أمكن في الوقت الحالي التغلب على كثير من الصعوبات المتصلة بالقياس وذلك بتطبيق الأساليب الإحصائية واستخدام النماذج الرياضية في الدراسات الاجتماعية، وسيأتي اليوم الذي تصبح فيه نتائج الدراسات الاجتماعية من أدق النتائج وأقربها إلى الصواب.

تعقيب

بعد أن ناقشنا الاعتراضات التي أثبتت حول تطبيق المنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية نود أن ننبه الأذهان إلى أننا لا نقلل من أهمية هذه الاعتراضات، ولكننا نفرق بين ما هو عسير وما هو مستحيل، فإذا كانت هناك صعوبات تعترض الباحث الاجتماعي، وتجعل الطريق أمامه شاقاً عسيراً، فليس معني هذا أن نطلب إليه أن يكف عن المحاولة ولكننا نطالبه بالمثابرة والاستمرار في البحث حتى يتمكن من تذليل هذه الصعاب، وليتمكن من الوصول بالقوانين والنظريات الاجتماعية إلى درجة كبيرة من الدقة والإحكام.

وقد أثبت تاريخ العلم أن كثيراً من الموضوعات التي لم يكن في الاستطاعة دراستها في الماضي باستخدام الأساليب العلمية قد أمكن إخضاعها في الوقت الحاضر للبحث العلمي الدقيق بفضل الجهود المتواصلة التي قام بها العلماء والباحثون، والتي أمكنهم عن طريقها التغلب على كثير من الصعوبات المتصلة بالقياس وابتكار أنواع جديدة من المناهج والأدوات التي تتفق مع طبيعة الظواهر التي يقومون بدراساتها.

أسئلة المحاضرة الرابعة

السؤال الأول :

عارض فريق من العلماء والفلاسفة في القرن الماضي مبدأ تطبيق المنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية وكانوا يرون أن دراسة الظواهر الاجتماعية بإتباع الأساليب العلمية الدقيقة أمر لا يمكن تحقيقه. عددي / عدد دعاوى المعارضين لتطبيق المنهج العلمي مع شرح اثنان منهم.

بالرغم من أن تاريخ العلم يدل على أن كثيرا من الموضوعات التي لم يكن في الاستطاعة دراستها في القرن الماضي دراسة علمية صحيحة قد أمكن إخضاعها في الوقت الحاضر للبحث العلمي الدقيق، فلا يزال بعض العلماء والفلاسفة يرددون الادعاءات القديمة ويقولون باستحالة دراسة الظواهر الاجتماعية بإتباع قواعد المنهج العلمي، وتتركز دعاوى هؤلاء المعارضين حول ما يلي

- بتعقد المواقف الاجتماعية
 - استحالة إجراء التجارب في الدراسات الاجتماعية
 - تعذر الوصول إلى قوانين اجتماعية
 - وبُعد الظواهر الاجتماعية عن الموضوعية
 - عدم دقة المقاييس الاجتماعية
- وسنعرض لشرح بعض هذه الاعتراضات تفصيلا فيما يلي

١- تعذر الوصول إلى قوانين اجتماعية

يرى المعارضون لمبدأ تطبيق المنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية أن الوصول إلى قوانين اجتماعية تشبه في دقتها قوانين العلوم الطبيعية أمر بعيد المنال لعدة أسباب أهمها:-

أ- تخضع المجتمعات المختلفة للتغير الاجتماعي المستمر، ولذا فإن الظروف المتماثلة تظل على حالها فقط خلال الفترات التاريخية المختلفة، ومن ثم لا يوجد في المجتمع اطراد طويل الأمد يصلح أن يكون أساساً للتعميمات البعيدة المدى .

ب- لا تخضع الظواهر الاجتماعية لمبدأ الحتمية الذي تخضع له الظواهر الطبيعية وذلك بسبب الحرية التي يتمتع بها الإنسان، فالناس هم الذين يصنعون أقدارهم وفي استطاعتهم أن يغيروا سلوكهم طبقاً لحالاتهم النفسية وتبعاً للظروف التي تحيط بهم لذا فإن من المستحيل التنبؤ بسلوكهم الاجتماعي ووضع مبادئ عامة لهذا السلوك ولا يمكن أيضاً باصطناع هذه المبادئ اكتشاف أنماط سلوكهم الماضية أو المستقبلية،

ج- مما يزيد من صعوبة وضع القوانين التي تساعد على التنبؤ الصحيح في العلوم الاجتماعية ذلك التأثير المتبادل بين التنبؤات والحوادث المتنبأ بها

وفي رأينا أن سرعة التغير الاجتماعي لا تتعارض مع كون الظواهر الاجتماعية تسير وفقاً لقوانين ثابتة من الممكن اكتشافها والوصول إليها، ثم إن التغير الاجتماعي لا ينبغي أن يصرّفنا عن البحث العلمي بل ينبغي أن يحفزنا إلى ابتداء مناهج وأساليب متنوعة تختلف عن المناهج والأساليب التي يستعان بها في دراسة المجتمعات المستقرة نسبياً.

أما عن مبدأ الحتمية فنحن نرى أن الأفراد في المجتمعات لا يتصرفون بطريقة عشوائية وإنما يخضعون لمؤثرات البيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية ، وهذه المؤثرات تجعلهم يسلكون سلوكاً معيناً لا يمكنهم أن يحدوا عنه، وقد دلت البحوث في ميدان علم النفس الاجتماعي على أن الأفراد في المجتمعات المختلفة ريفية كانت أو حضرية لا يمكنهم أن يتحرروا من قوه العادات والتقاليد بالصورة التي تجعل كلا منهم يواجه التأثيرات والقوى الاجتماعية الخارجية بمفرده،

أما عن التأثير المتبادل بين التنبؤات والحوادث المتنبأ بها وإمكان تغييرها فقد سبق أن بينا من شروط القانون العلمي ألا يكون مطلقاً، وإنما يشترط لحدوثه توافر ظروف معينة فإذا تغيرت الظروف فإننا نكون بصدد حالة جديدة غير التي نص عليها القانون، وتغير الظروف لا يغير من صحة القانون في شيء لأنه يظل صحيحاً وصادقاً في الأحوال والظروف التي أشار إليها، ومن الضروري أن نشير هنا إلى أن التنبؤات غير المشروطة كتلك الأمثلة التي يسوقها المعارضون عن ارتفاع الأسهم في الأسواق أو اختفاء إحدى السلع تختلف اختلافاً كلياً عن التنبؤات العلمية المشروطة التي تشير إليها القوانين.

٢- عدم دقة المقاييس الاجتماعية

يرى البعض أن العلوم الطبيعية تخضع للقياس الكمي الذي يساعد على التنبؤ الدقيق بخلاف العلوم الاجتماعية التي يغلب عليها الطابع الكيفي، وتتميز النواحي الكمية على النواحي الكيفية في أن الأخيرة تكشف عن وجود الصفة ومدى اختلافها عن الصفات الأخرى

، بينما تكشف الأولى عن مقدار وجود الصفة أو مستواها، فإذا قلنا مثلاً أن الجوانب المادية للثقافة تتغير بسرعة أكبر من الجوانب المعنوية فإن هذا القول يعبر تعبيراً كيفياً عن الاختلاف في سرعة التغير دون أن يعبر بالقياس الكمي الدقيق عن مدى هذا الاختلاف، ويتمسك المعارضون بأن القوانين الاجتماعية إذا فرض وجودها فإن من الممكن وصفها بالألفاظ والتعبير عنها تعبيراً كيفياً فقط، ولا يمكن صياغتها أو التعبير عنها في صور كمية دقيقة.

وقد أثبت تاريخ العلم أن كثيراً من الموضوعات التي لم يكن في الاستطاعة دراستها في الماضي باستخدام الأساليب العلمية قد أمكن إخضاعها في الوقت الحاضر للبحث العلمي الدقيق بفضل الجهود المتواصلة التي قام بها العلماء والباحثون، والتي أمكنهم عن طريقها التغلب على كثير من الصعوبات المتصلة بالقياس وابتكار أنواع جديدة من المناهج والأدوات التي تتفق مع طبيعة الظواهر التي يقومون بدراستها.

السؤال الثاني : ضع الإشارة المناسبة (□) أو (□) أمام العبارات التالية

١- تتوقف الموضوعية في البحث الاجتماعي على ضمير الباحث العلمي ورغبته في إظهار الحقائق كما هي دون تحيز (صح)

٢- تتميز النواحي الكمية في الدراسات العلمية في أنها تكشف عن وجود الصفة ومدى اختلافها عن الصفات الأخرى (خطأ)

حيث تتميز النواحي الكيفية في الدراسات العلمية في أنها تكشف عن وجود الصفة ومدى اختلافها عن الصفات الأخرى. بينما تتميز النواحي الكمية في الدراسات العلمية في أنها تكشف عن مقدار وجود الصفة أو مستواها.

٣- مبدأ الحتمية غير متوفر في ميدان العلوم الاجتماعية (خطأ)

فنحن نرى أن الأفراد في المجتمعات لا يتصرفون بطريقة عشوائية وإنما يخضعون لمؤثرات البيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية ، وهذه المؤثرات تجعلهم يسلكون سلوكاً معيناً لا يمكنهم أن يحدوا عنه.